

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الثلاثاء، 29 أغسطس 2023

أخبار الطاقة



النفط يرتفع بعد تحرك الصين لدعم الاقتصاد المتعثر الرياض

ارتفعت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين بعد أن اتخذت الصين خطوات لدعم اقتصادها المتعثر، على الرغم من أن المستثمرين ما زالوا يشعرون بالقلق بشأن وتيرة النمو فضلا عن زيادة أسعار الفائدة الأمريكية بشكل أكبر مما قد يضعف الطلب على الوقود، ارتفع خام برنت 19 سنتا بما يعادل 0.2 بالمئة إلى 84.67 دولارا للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 80.09 دولارا للبرميل مرتفعا 26 سنتا أو 0.3 بالمئة.

وسجل خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط خسائر للأسبوع الثاني يوم الجمعة بعد أن قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إن البنك المركزي الأمريكي قد يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر لتهدئة التضخم الذي لا يزال مرتفعا للغاية.

وارتفع النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة قبل أن يقلص مكاسبه، حيث أدى تحرك الصين، لخفض رسوم ضريبة الدمغة على تداول الأسهم إلى النصف لتعزيز الأسواق المتعثرة، إلى ارتفاع الأسعار مؤقتًا، مع تعثر التعافي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقالت وزارة المالية في بيان مقتضب يوم الأحد إنها ستخفض الرسوم البالغة 0.1 بالمئة على تداولات الأسهم «من أجل تنشيط سوق رأس المال وتعزيز ثقة المستثمرين»، وتخطط السلطات لخفض الرسوم بما يصل إلى النصف بعد أن انخفض مؤشر رئيس للأسهم إلى أدنى مستوياته في تسعة أشهر. وقال شيه تشن، مدير الصندوق في شركة شنغهاي جيانوين لإدارة الاستثمارات، قبل الإعلان: «من المرجح أن تعطي مثل هذه السياسة دفعة قصيرة الأجل للسوق، لكن لن يكون لها تأثير كبير على المدى الطويل وقد يستمر الانتعاش لمدة يومين أو ثلاثة أيام فقط، أو حتى أقل».

وإلى جانب خطوة وزارة المالية، تقوم هيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية بتطبيق إجراءات لتعزيز ثقة السوق في الاستثمار في الشركات المدرجة، وقالت لجنة تنظيم الأوراق المالية والبورصة يوم الأحد إن الصين ستبسط وتيرة الطروحات العامة الأولية وستزيد من تنظيم تخفيضات أسهم المساهمين الرئيسيين.

وفي الوقت نفسه، خفضت البورصات في الصين متطلبات التمويل الهامشي، وفقًا لإعلان لجنة تنظيم الأوراق المالية والبورصات. وتعهد قادة الصين أواخر الشهر الماضي بإعادة تنشيط سوق الأوراق المالية -ثاني أكبر سوق في العالم- والتي كانت تترنح مع ظهور أعلام التعافي بعد الوباء وتفاقم أزمة الديون في سوق العقارات.

واتخذت بكين سلسلة من الإجراءات، بما في ذلك خفض أقل من المتوقع في معيار الإقراض الرئيس الأسبوع الماضي، لكن المستثمرين يطالبون باستجابة سياسية أقوى بما في ذلك الإنفاق الحكومي الضخم، وفي أحدث علامة على الضعف الاقتصادي، أظهرت بيانات يوم الأحد أن أرباح الشركات الصناعية الصينية واصلت تراجع هذا العام للشهر السابع، مع ضغط ضعف الطلب على الشركات.

وقالت مصادر مطلعة إن الجهات التنظيمية، بما في ذلك وزارة المالية، قدمت، بتوجيه من مجلس الدولة، مسودة اقتراح لخفض رسوم الدمغة إلى مجلس الوزراء هذا الشهر، وقال توني سيكامور، محلل أسواق آي جي: «لسوء الحظ، بعد التخفيض المتواضع لسعر الفائدة (البنك المركزي الصيني) الأسبوع الماضي، فإن الإعلانات المذكورة أعلاه تعد بمثابة إجراء تدريجي آخر لن يغير تشاؤم المستثمرين تجاه الصين».

وقال سيكامور إن مؤشر مديري المشتريات الصناعي في الصين، المقرر صدوره في وقت لاحق هذا الأسبوع، من المرجح أن يكشف عن المزيد من الأخبار الاقتصادية القاتمة حول ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مضيغاً أن مؤشر مديري المشتريات من المرجح أن يبقى في منطقة الانكماش للشهر الخامس على التوالي. وقالت تينا تنغ، محللة أسواق سي ام سي ماركييتس، إن سيناريو الهبوط الناعم للاقتصاد الأميركي عزز أسواق الطاقة يوم الاثنين، على الرغم من الموقف المتشدد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن رفع أسعار الفائدة. وفي الولايات المتحدة، خفضت شركات الطاقة عدد منصات النفط النشطة للشهر التاسع في أغسطس، حسبما ذكرت بيكر هيوز في تقرير. وأيضاً، تشكلت العاصفة الاستوائية إيداليا في منطقة البحر الكاريبي ويمكن أن تتحول إلى إعصار وتضرب فلوريدا. وتحملت العاصفة رياحاً تبلغ سرعتها 60 ميلاً في الساعة (95 كم / ساعة) ويمكن أن تصل إلى قوة الفئة الثانية مع رياح مستدامة تتراوح سرعتها بين 96 و110 أميال في الساعة عندما من المتوقع أن تصل إلى اليابسة في فلوريدا يوم الأربعاء، وفقاً للحاكم رون ديسانتييس. وقال الحاكم إن الإعصار قد يصل إلى اليابسة في منطقة بيج بيند بشمال فلوريدا، حيث ينتقل التسول إلى شبه الجزيرة. وقال المركز الوطني الأميركي للأعاصير يوم الأحد إن العاصفة تتواجد حالياً بالقرب من قناة يوكاتان على بعد نحو 145 ميلاً (235 كيلومتراً) جنوب الطرف الغربي لكوبا. وقالت هيئة الأرصاد الجوية ومقرها ميامي إن إيداليا قد تسبب فيضانات متفرقة وفيضانات في المناطق الحضرية بسبب الأمطار الغزيرة على طول أجزاء من الساحل الغربي لفلوريدا وبانهاندل وجنوب جورجيا في وقت متأخر من ليلة الثلاثاء حتى الأربعاء. وأضاف المركز الوطني للأعاصير أن «إيداليا من المرجح أن تكون قريبة أو شديدة الإعصار عندما تصل إلى ساحل خليج فلوريدا». وأعلن ديسانتييس حالة الطوارئ في 33 مقاطعة في فلوريدا يوم السبت. وقال ديسانتييس خلال مؤتمر صحفي يوم الأحد مع قسم إدارة الطوارئ في فلوريدا: «إذا كنت في طريق هذه العاصفة، فيجب أن تتوقع انقطاع التيار الكهربائي، لذا يرجى الاستعداد لذلك».

وقال المحافظ إن عمال شركة الكهرباء يستعدون قبل العاصفة، وتم تعبئة 1100 فرد من الحرس الوطني مع 2400 مركبة للمياه العالية وعشرات الطائرات لجهود الإنقاذ والإنعاش، وبينما تراقب شركة ديوك للطاقة عن كثب اقتراب إيداليا، تقوم بإعداد أطعم ومعدات للرد إذا فقد العملاء الطاقة.

وقال البيت الأبيض يوم الأحد إنه تم إطلاع الرئيس جو بايدن على المسار المتوقع لإيداليا وسيتم اطلاقه على آخر المستجدات مع تحرك العاصفة، وقال سيكامور إنه من المتوقع أن يغيب الإعصار عن مراكز النفط والغاز في الخليج، وأن التأثير الأكثر ترجيحًا هو انقطاع التيار الكهربائي لمدة يوم أو يومين، وأضاف أن ذلك «ينبغي أن يشهد بعض الدعم على المدى القصير لسعر النفط».

ومع ذلك، قالت أبحاث ايه ان زد، في مذكرة يوم الاثنين، إن «حديث تشديد الإمدادات»، على خلفية انخفاض مخزونات النفط وتخفيضات الإمدادات من قبل مجموعة أوبك + لمنتجي النفط، قد تآكل بسبب احتمالات تخفيف العقوبات على إيران وفنزويلا.

وقالت انفيستنتق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية للبكرة اليوم الاثنين، مع تحول التركيز إلى القراءات الاقتصادية من أكبر مستورد للنفط في العالم المقرر صدورها هذا الأسبوع، مع اقتراب العقود الآجلة للنفط الأميركي من مستوى 80 دولارًا للبرميل.

ولا تزال الأسعار تتكبد خسائر لأسبوعين متتاليين، إذ أدت إشارات متشددة من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وعلامات على زيادة الإنتاج الأميركي إلى كبح التفاؤل بشأن تخفيضات كبيرة في الإمدادات من جانب السعودية وروسيا. وأعلنت الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، المزيد من الإجراءات خلال عطلة نهاية الأسبوع بهدف دعم سوق الأسهم والقطاع العقاري. وفي حين أنه من المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية الفعلية للإجراءات الجديدة عابرة، إلا أن المحللين قالوا إن السياسات الجديدة تشير إلى أن بكين لا تزال مستعدة لتقديم المزيد من الدعم الاقتصادي. وساعد التفاؤل بشأن المزيد من التحفيز الصيني الأسواق على النظر إلى ما هو أبعد من التصريحات المتشددة، وإن كانت تصريحات متكررة من رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الجمعة. وحذر باول من أن أسعار الفائدة ستحتاج على الأرجح إلى مزيد من الارتفاع للحد من التضخم، ووضعت تعليقات باول الدولار عند أعلى مستوى في نحو ثلاثة أسابيع، مما حد من أي مكاسب كبيرة في أسعار النفط. وكشفت بكين عن المزيد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم قطاع العقارات، وكذلك أسواق الأسهم، خلال عطلة نهاية الأسبوع. وساعدت هذه الخطوة في تحفيز بعض التفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم، والذي يعاني من تباطؤ حاد في النمو. وينصب التركيز هذا الأسبوع إلى حد كبير على بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر أغسطس، المقرر صدورها يوم الخميس. ومن المتوقع أن تظهر البيانات أن قطاع التصنيع الضخم في الصين ظل في حالة انكماش للشهر الرابع على التوالي، مما أدى إلى انخفاض النشاط التجاري بشكل عام.

في حين أن الدفعة الأخيرة من التدابير الداعمة التي اتخذتها بكين قدمت بعض الراحة، فقد نفذ صبر التجار إلى حد كبير تجاه نهج الحكومة المتردد تجاه تقديم المزيد من الدعم الاقتصادي. وقد أثرت هذه الفكرة، وخاصة خفض بنك الشعب الصيني لأسعار الفائدة بشكل أقل من المتوقع الأسبوع الماضي، على أسواق النفط.

وقد حدثت قوة الدولار، الذي تم تداوله بالقرب من أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر، من أي مكاسب كبيرة في أسعار النفط يوم الاثنين. وتلقى الدولار الدعم من التوقعات المتشددة من بول رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي حذر من أن أسعار الفائدة قد ترتفع أكثر للحد من التضخم اللزج.

ومع ذلك، أشار بول أيضًا إلى أن الاقتصاد الأمريكي لم يهدأ كما كان متوقعًا، مما قد يبقي النشاط والطلب على النفط الخام في أكبر مستهلك للوقود في العالم مرتفعًا على المدى القريب. لكن من المتوقع أيضًا أن يتباطأ الطلب على الوقود في الولايات المتحدة في الأشهر المقبلة، مع انتهاء موسم الصيف الكثيف السفر.

من جهتها تحث شركة بريتيش بتروليوم على المزيد من الاستثمار في النفط والغاز مع تسريع عملية التحول في مجال الطاقة. وقالت شركة النفط العالمية الكبرى، إن العالم يجب أن يستثمر في إنتاج النفط والغاز لتجنب الارتفاعات الحادة في الأسعار مع تسريع التحول في مجال الطاقة لمكافحة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقال برنارد لوني الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم في نيودلهي إن أسعار الغاز العالمية ارتفعت سبعة أمثالها العام الماضي مع تضرر 3% من إمدادات الغاز العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، مما أجبر الدول على زيادة الإنفاق على الطاقة والتحول إلى الفحم.

وقال لوني أمام مؤتمر مجموعة العشرين «نحن بحاجة إلى القيام بالأمرين معًا، ونحن بحاجة إلى الاستثمار في نظام الطاقة اليوم بشكل مسؤول، وفي الوقت نفسه، يجب أن نستثمر في تسريع تحول الطاقة». وقال إن تحول الطاقة يجب أن يكون منظماً للحفاظ على وتيرته مع ارتفاع مستويات الانبعاثات منذ مؤتمر باريس حول تغير المناخ في عام 2015، على الرغم من الجهود العالمية.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ومقرها باريس أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي عند 2.2 مليون برميل يوميا هذا العام. وقال لوني إن شركته ستستثمر 40% من رأس مالها في مشاريع تحول الطاقة بحلول منتصف هذا العقد و50% بحلول نهاية العقد. وقال «سنستثمر ما بين 55 و65 مليار دولار كشركة بريتيش بتروليوم هذا العقد في محركات نمو تحول الطاقة».

وأشأت بريتيش بتروليوم، التي تستثمر في مشاريع الطاقة في الهند مع شركتها ريلينس إندستريز ليمتد، نحو 3000 نقطة شحن للسيارات الكهربائية حتى الآن، ارتفاعًا من 750 في يناير. وقد أنشأ الاثنان 300 محطة لتبديل البطاريات. واستثمرت شركة بريتيش بتروليوم في قطاع الغاز في الهند، واشترت ذراعها الاستثمارية حصة في شركة بلوسمارت الناشئة لخدمات نقل الركاب الكهربائية. وقال لوني: «لدي كل التوقعات بأننا سنفعل المزيد في الهند في السنوات المقبلة».



قناة السويس تكافح تأخر عبور السفن مع احتجاز ناقلة غاز الرياض

أدى الاصطدام الذي وقع في قناة السويس في وقت سابق من هذا الأسبوع، بين ناقلة غاز طبيعي مسال مستأجرة بموجب عقد زمني لشركة بريتيش بتروليوم وناقلة منتجات نفطية، إلى تأخير طفيف في حركة المرور في 24 أغسطس في الممر المائي الاستراتيجي الدولي، بينما تظل هذه السفن راسية في مكان قريب، حسبما قال العديد من المسؤولين التنفيذيين في مجال الشحن.

وعلى الرغم من إعادة تعويم السفن واستئناف حركة المرور، إلا أن هناك تأخيرًا في عبور القافلة، حسبما صرح مسؤول تنفيذي في وكالة شحن مقرها السويس، وقال إن هناك 49 و46 سفينة على التوالي في القافلة المتجهة إلى الجنوب والشمال في 24 أغسطس، وحدثت اضطرابات طفيفة في جدول حركة المرور.

وقال وكلاء الشحن في منطقة السويس إن زوارق القطر التابعة لهيئة قناة السويس أعادت تعويم السفينتين، بوليسميس، وبوري، حتى يمكن نقلهما إلى أقرب نقطة تخليص في القناة. وقال مسؤول تنفيذي في مجال التأمين البحري إنه سيتعين على مالكي ومشغلي الناقلات الآن أن يدفعوا لهيئة قناة السويس، ورسوم إعادة التعويم، وكذلك التعويضات، إن وجدت.

وقال المسؤول التنفيذي إنه بدلا من ذلك، يمكن توفير ضمان الدفع من قبل مقدمي التغطية التأمينية للعنيين، وأضاف أن السفن ستخضع أيضًا لعمليات تفتيش للحصول على شهادات اللياقة البدنية لرحلاتها اللاحقة.

وقال المتحدث باسم شركة بو للغاز الطبيعي المسال: «لا تزال السفينة بوليسميس بأمان في المرسى أثناء خضوعها لمزيد من التفتيش». ويقترب الاصطدام بين بوليسميس، وبوري في أعقاب حادث مدمر آخر وقع في وقت سابق من هذا الشهر عندما غرقت سفينة قطر في قناة السويس وفقد أحد أفراد طاقمها بعد اصطدامها بناقلة غاز البترول المسال التي ترفع علم هونغ كونغ. ويمر أكثر من 10% من التجارة البحرية العالمية عبر قناة السويس، وخلال ذروة مرحلة فيروس كورونا القاتل في عام 2021، علقَت سفينة الحاويات الضخمة إيفرجيفن في القناة، مما أدى إلى توقف التجارة المتجهة شمالًا وجنوبًا لمدة أسبوع تقريبًا، وطالبت هيئة قناة السويس في الأصل بأكثر من 900 مليون دولار لتعويض خسارة رسوم العبور، والأضرار التي لحقت بالممر المائي أثناء جهود الإنقاذ، وتكلفة المعدات والعمالة. في وقت لاحق، خفضت الطلب إلى حوالي 550 مليون دولار. وعرض مالك السفينة لشركة شوي كيسان كايشا اليابانية المحدودة، وشركات التأمين على السفينة رسوم تعويض بقيمة 150 مليون دولار.

ورصد التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايررز الأمريكية تحرك شحنات نفطية من أكبر مصدر للنفط في العالم، السعودية، حيث لوحظ رسو عشر ناقلات نفط تحمل نحو 20 مليون برميل من الخام السعودي عند مدخل قناة السويس في مصر. ويعد عدد الناقلات وكمية النفط الأعلى منذ الربع الثاني من عام 2020 عندما انهار سوق النفط بسبب إغلاق كوفيد مما أدى إلى انخفاض الطلب.

وفي حين أن هناك بعض التفسيرات، فمن المهم معرفة ديناميكيات ناقلات النفط العملاقة التي تمر عبر قناة السويس، حيث وللمرور بسهولة عبر القناة، تتوقف ناقلات النفط العملاقة القادمة من الخليج وتتجه شمالاً عند نقطة العين السخنة لتفريغ بعض شحناتها النفطية في خط أنابيب سوميد (خط أنابيب السويس - البحر الأبيض المتوسط) الذي ينقل النفط عبر خط أنابيب يتجه غرباً ثم شمالاً حول العاصمة المصرية، القاهرة، وصولاً إلى سيدي كير على البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن للناقلات إعادة تحميل الزيت من سيدي كير. وتحتوي محطة سيدي كير على 30 صهريج تخزين بسعة إجمالية تبلغ حوالي 21 مليون برميل. وبحسب التقرير، إذا كان التخزين ممتلئاً، تتعطل ناقلات النفط العملاقة في العين السخنة.

وقالت هيئة القناة يوم الأربعاء إن حركة المرور عبر قناة السويس استؤنفت بشكل طبيعي بعد ساعات من اصطدام سفينتين تسبب في تأخير مؤقت، وقال رئيس الهيئة أسامة ربيع في بيان سابق يوم الأربعاء إن "اتصالا طفيفا" حدث بعد توقف ناقلة الغاز الطبيعي المسال بو ليسميس، بشكل مفاجئ بسبب عطل في تزامن مع تيار قوي دفع ناقلة النفط بري نحوها. وقال ربيع إنه تم سحب السفينة بو ليسميس التي ترفع علم سنغافورة بنجاح خارج الممر المائي، بينما كان بوري الذي يرفع علم جزر كايمان في مرسى السويس، وفقاً لما ذكره موقع مارين ترافيك لتتبع السفن.

وقالت الشركة المشغلة، إن السفينة جنحت أثناء عبورها جنوباً عبر قناة السويس في حوالي الساعة 21:35 (21:35) بتوقيت غرينتش) يوم الثلاثاء، وأضافت أن الاصطدام المنخفض السرعة لم يؤثر على القدرات التشغيلية للسفينة وأن السفينة "لا تزال سليمة من الناحية الهيكلية". وتمت إعادة تعويم السفينة بو ليسميس بنجاح في الساعة 03:30 صباحاً بالتوقيت المحلي يوم الأربعاء وستخضع لمزيد من عمليات التفتيش في مرسى السويس.

وقال رئيس قناة السويس إنه لا يبدو أن هناك أي أضرار كبيرة أو تلوث، لكن بري تعرض لعطل في التوجيه يتطلب الإصلاح. وتعد قناة السويس واحدة من أكثر الممرات المائية ازدحاماً في العالم وأقصر طريق ملاحى بين أوروبا وآسيا.

وكان قرار إيقاف السفينة إيفرجيفن في مارس بمثابة لحظة حاسمة بالنسبة لصناعة الشحن البحري. وجاء توقفها بالقرب من بداية دورة الازدهار التي غذتها الجائحة، مما دفع الصناعة إلى دائرة الضوء العالية حيث توقف نحو 12% من التجارة العالمية بشكل صارخ، ناهيك عن إطلاق ما بدا وكأنه مليون برميل يومياً على الإنترنت.

والآن وبعد مرور أكثر من عامين، قدمت هيئة الملاحة البحرية في بنما، بصفتها السلطة في الدولة التي تحمل علم إيفرجيفن، تقرير الحادث إلى المنظمة البحرية الدولية، مما يسלט الضوء أخيرًا على سبب ما يمكن القول إنه أشهر توقف في صناعة الشحن الحديث.

وقناة السويس عبارة عن ممر مائي صناعي يبلغ طوله 193 كيلومترًا ويربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، مما يوفر طريقًا مختصرًا حاسمًا للتجارة البحرية الدولية. وتمتلكها وتديرها هيئة قناة السويس، وهي هيئة مملوكة للدولة المصرية. أما «إيفرجيفن» فهي سفينة حاويات ضخمة يبلغ طولها 400 متر ويمكنها حمل ما يصل إلى 20 ألف حاوية مقاس عشرين قدمًا.

وقبل رحلتها المصرية في 23 مارس 2021، كانت السفينة «إيفرجيفن» راسية جنوب القناة، في انتظار العبور. وبينما بدأت الرياح تتسارع، حيث وصلت سرعتها إلى 35 عقدة في وقت ما، مما تسبب في سحب السفينة للمرساة. ولاستعادة السيطرة، رفع القبطان المرساة وأبلغ إدارة الميناء أن السفينة تعترض المضي قدمًا إلى مكان أكثر أمانًا خارج مرسى منطقة الانتظار بقناة السويس. ومع ذلك، أمرت مراقبة الميناء السفينة إيفرجيفن بالبقاء في موقعها.

وواجه القبطان صعوبة في إبقاء السفينة متمركزة في القناة، وأمرًا بزيادة السرعة للمساعدة في التوجيه. ومع ذلك، بدأت السفينة تتجه نحو اليمين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتصحيح المسار، استمرت السفينة إيفرجيفن في الدوران وجنحت في النهاية على الضفة الشرقية للقناة. وكانت السفينة مثبتة بقوة عبر الممر المائي، وكان مقدمها ومؤخرتها عالقيين على ضفاف القناة.

إلى ذلك انقلبت أسعار الناقلات النظيفة طويلة المدى 2، في جميع أنحاء آسيا إلى علاوة في نقاط «ورلدسكيل» لأول مرة في 10 أسابيع مع تشديد العرض وزيادة عدم اليقين بشأن التأخير في عبور السفن قناة السويس. وقال المشاركون في السوق قد تفاقم السيناريو السعودي بالفعل بسبب اضطراب حركة المرور في قناة السويس حيث ينتظر أكثر من اثني عشر من الناقلات طويلة المدى 2 دورهم للذهاب إلى الجانب الآخر.

وعلى إثر ذلك ارتفعت الأسعار على طرق الخليج العربي -أوروبا بنسبة تصل إلى 25 %، لتصل إلى 2.5 مليون دولار، «وهو مستوى لم نشهده حتى الآن هذا العام» على حد قولهم. وعادة ما تقوم الناقلات الطويلة من نوع «إل آر إس» التي تنقل النافتا من البحر الأبيض المتوسط إلى شمال آسيا برحلة ذهاب وإياب في الشرق ثم تذهب إلى الخليج العربي لالتقاط شحنتها التالية. في وقت يعني التأخير في قناة السويس أن مثل هذه الناقلات ستصل إلى الشرق الأوسط في وقت لاحق وليس عاجلاً.

وتشمل الناقلات «إل أراس» المتأخرة كوريا الجنوبية واليابان المتجهتين بالنافتا والديزل إلى أوروبا في عدة نقاط، وقال سماسرة ووكلاء شحن إن وقود الطائرات والقازولين تعبر النقاط الحيادية بدقة. وقال العديد من المديرين التنفيذيين في مجال الشحن في طوكيو وسيول وسنغافورة إن هذا يمكن أن يزيد من تشديد الإمدادات، ووضعت ناقلات شركة شيفرون من نوع طوبلة المدى 2 على الجانب على مسار اليابان القياسي، وهو رقم ضخم أعلى من نقاط «ورلدسكيل» من الصفقة السابقة. وقالوا إن ناقلات «إل أراس» تتمتع الآن بخصم 6-10 في نقاط «ورلدسكيل» على ناقلات طوبلة المدى 2.

وقال تاجر إقليمي مقيم في سنغافورة إن هناك القليل من شحنات زيت الغاز القادمة من الهند والمتجهة إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح. وقال التاجر إنه حتى لو تم إزالة انسداد قناة السويس، فإن الأمر سيستغرق بعض الوقت لإزالة الازدحام، حيث يوجد طابور طويل. في حين أن طريق «كيب أطول من السويس، لكنه أفضل من التعثر والانتظار».

ومع ذلك، قال العديد من المشاركين في السوق أنه قبل وصول هذه السفن عبر رأس الرجاء، ستستأنف حركة المرور، ويتم إزالة الازدحام وتسليم البضائع عبر قناة السويس نفسها. وتظل المراجعة بين الشرق والغرب لتحريك براميل التقطير للمتوسطة مغلقة على الورق وسط استمرار قوة العقود الآجلة للمقايضات.

وعلى الرغم من اتساع فروق المبادلات الآجلة، اعتبر التجار أن المستويات الحالية لا تزال مرتفعة للغاية بحيث لا يمكن لاقتصاديات المراجعة القابلة للتطبيق العمل. وتقيس المبادلات الآجلة الفرق بين مبادلات زيت الغاز والكبريت في سنغافورة 10 جزء في المليون والعقود الآجلة لزيت الغاز منخفض الكبريت في سنغافورة هو مقياس الموازنة لحركة براميل زيت الغاز من شرق السويس إلى أوروبا. وتُظهر فروق المبادلات الآجلة السلي الأوسع نطاقاً أن زيت الغاز يمكنه الحصول على سعر أعلى في الغرب منه في آسيا.



الصين مهتمة بالمشاركة بمشروع الغاز الصخري السعودي في «الجافورة» الرياض

قال يو باوكاي رئيس سينوبك الصينية أمس الاثنين إن شركته مهتمة بالمشاركة في مشروع الغاز الصخري السعودي «الجافورة».

وأضاف في إفادة صحفية عن نتائج الأعمال في هونغ كونغ بعد إعلان الشركة عن انخفاض الأرباح المؤقتة بنسبة 20% أن الشركة ليست مهتمة بالاستحواذ على مصفاة شركة شل أو مصنع للبتروكيماويات في سنغافورة.

وجاءت تصريحات باوكاي التي لم يذكر فيها أي تفاصيل بعد أن أبلغت مصادر «رويترز» الأسبوع الماضي بأن «سينوبك» كانت من بين الشركات التي تواصل معها «غولدمان ساكس» لمراجعة أصول شل في سنغافورة.

ويأتي هذا بالتوافق مع تقرير سابق لوكالة رويترز أفاد بأن شركتي سينوبك وتوتال إنيرجيز تجريان مناقشات منفصلة مع شركة أرامكو السعودية للنفط للاستثمار في مشروع الجافورة، وهو أكبر مشروع لتطوير الغاز الصخري خارج الولايات المتحدة، باحتياطيات تقدر بنحو 200 تريليون قدم مكعب من الغاز الخام.

وقال يو أيضا إن «سينوبك» كانت إحدى الشركات العالمية التي دعتها الحكومة السريلانكية لبناء مصفاة هناك، وإن الشركة تدرس الأمر حاليا.

واختارت سريلانكا شركتي سينوبك وفيتول لتجارة السلع الأساسية ضمن عدد محدود من الشركات ليصبحتا مستثمرتين محتملتين في مصفاة مقترحة مخصصة للتصدير في هامبانتوتا.

ومن المقرر أن تبدأ «سينوبك» بشكل منفصل تشغيل أعمال بيع الوقود بالتجزئة في سريلانكا الشهر المقبل.

وأضاف يو أنه بالنسبة للاستثمار المستقبلي في مصافي التكرير، سواء في الشرق الأوسط أو سنغافورة أو سريلانكا، ستقيم «سينوبك» الموارد والأسواق في تلك المنطقة المستهدفة وتقارن بينها لتحديد أيها أكثر قدرة على المنافسة.



صناعة النفط لا تنفق ما يكفي لتلبية الطلب .. 490 مليار دولار استثمارات 2023 المتوقعة الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعماً جيداً في بداية الأسبوع من خطة التحفيز الاقتصادي في الصين، حيث اتخذت خطوات لدعم اقتصادها المتعثر، بينما يقاوم المكاسب مخاوف تباطؤ وتيرة النمو وكذلك توقعات ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. كما تراجع توقعات ضيق السوق وشح الإمدادات في ضوء توجه الإدارة الأمريكية نحو تخفيف العقوبات على فنزويلا التي أدت في الأعوام الماضية إلى شل إنتاج وصادرات النفط الخام حيث وصل إنتاج النفط الخام الفنزويلي في العام الماضي إلى أدنى مستوى له منذ 50 عاماً عند نحو 700 ألف برميل يوميا.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إنه إذا خففت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن العقوبات بشكل أكبر وسمحت لشركات النفط الغربية الأخرى بالعمل في فنزويلا يمكن زيادة إنتاجها بنحو 200 ألف برميل يوميا والوصول إلى نحو مليون برميل يوميا من إنتاج النفط الخام بحلول عام 2025».

وأوضح المحللون أن مشكلة نقص الاستثمارات النفطية الجديدة -التي حذرت منها «أوبك» مراراً- ما زالت تؤرق الصناعة، لافتين إلى تأكيد شركة «وود ماكنزي» أن صناعة النفط لا تنفق ما يكفي من الإمدادات لتلبية الطلب. ونقل المحللون عن الشركة توقعاتها بتسجيل إجمالي الاستثمارات في الإنتاج الجديد 490 مليار دولار في العام الجاري، موضحين أنه على الرغم من احتمال وصول الطلب إلى الذروة فإن السوق تشعر بالقلق إزاء عدم وجود احتياطي كافٍ من الطاقة الإنتاجية.

وذكروا أن شركات النفط في الصين أعلنت عن انخفاض صافي أرباحها للنصف الأول من العام الجاري وسط تراجع أسعار الخام العالمية، كما أن انتعاش الطلب على الوقود في الصين جاء أضعف من المتوقع.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن العروض النفطية يتجه إلى الوفرة مجدداً في ضوء توجه أمريكي نحو إنهاء أو تخفيف العقوبات على إيران وفنزويلا، ما قد يعزز الصادرات».

وأوضح أن الإنهاء المحتمل للعقوبات المفروضة على فنزويلا من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يحفز صناعة النفط في فنزويلا حيث انخفض الإنتاج إلى أدنى مستوى له منذ خمسة عقود بعدما أدت العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب إلى شل إنتاج وصادرات النفط الخام في فنزويلا، وكانت الصناعة في تراجع لأعوام بسبب سوء الإدارة والفساد ونقص الاستثمار في العمليات الميدانية وصيانة المصافي.

من جانبه، أشار ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة إلى تقارير دولية تؤكد أن شركات النفط والغاز لا تزال تنفق أقل من المطلوب على الإمدادات الجديدة، مبيناً أن صناعة النفط لا تنفق ما يكفي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ولفت إلى أنه بعد أعوام من التحذيرات الدولية من نقص الاستثمار في عمليات استكشاف جديدة كافية بدأت الصناعة في إنفاق مزيد، ومع ذلك سيظل أقل مما هو ضروري لتأمين إمدادات كافية للاستجابة للطلب.

وأشار إلى ملاحظة السوق صعود الولايات المتحدة كمنتج بارز في مجال النفط الصخري إلى جانب نمو المصادر الأخرى من خارج «أوبك»، متوقعا أن يحافظ المنتجون من خارج «أوبك» على حصة سوقية ثابتة في الأعوام المقبلة، مبينا أن الآبار تنتج بالفعل كميات من النفط أكثر من المتوقع، ما أدى إلى زيادة إجمالي الإنتاج حيث يرجع السبب وراء زيادة إنتاجية الآبار إلى التحسينات التكنولوجية.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن اتساع رقعة وإنتاجية المنتجين يعمل على وفرة المعروض»، موضحا أنه إلى جانب الولايات المتحدة هناك أيضا كندا والمكسيك والبرازيل ومنتجون أصغر مثل جيانا، وهو ما يعزز الإمدادات العالمية، لكن تحالف «أوبك +» يظل هو الأكبر والأبرز في سوق النفط بسبب سياساته المشتركة لإدارة العرض.

وذكر أنه مع توسع تكتل «بريكس» بضم ست دول جديدة ينمو ويتسع التعاون بين أكبر المنتجين في العالم، مضيفا أن الاستثمارات العالمية في إمدادات النفط والغاز الجديدة آخذة في الارتفاع على الرغم من الدفعة الانتقالية»، حيث أفاد بنك جولدمان ساكس بأن هناك حاليا 70 مشروعا واسع النطاق للنفط والغاز قيد التطوير على مستوى العالم في الوقت الحالي.

بدورها، أكدت تيتي اولور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، أن أنشطة التكرير في الصين سجلت أخيرا مستوى أعلى مما كان عليه في النصف الأول من العام الماضي، حينما كانت القيود المرتبطة بفيروس كورونا في الصين لا تزال قائمة، وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية، مشيرة إلى أنه في النصف الأول من العام الجاري قامت أبرز الشركات الصينية بزيادة التكرير بنسبة 4.8 في المائة على أساس سنوي.

وأفادت بأن ذروة الطلب على النفط هي احتمال بعيد نسبيا وربما يصبح الأمر أكثر بعدا إذا بدأت الفترة الانتقالية تظهر علامات الإرهاق وسط تضخم كبير في التكاليف ومخاطر نقص المواد الخام. وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس تماشيا مع ارتفاع أسواق الأسهم، بعد أن اتخذت الصين خطوات لدعم اقتصادها المتعثر، على الرغم من أن المستثمرين ما زالوا قلقين بشأن وتيرة النمو وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية الذي قد يثبط الطلب على الوقود. وخلال التعاملات أمس، ارتفع خام برنت 22 سنتا أو 0.3 في المائة إلى 84.70 دولار للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 80.08 دولار للبرميل مرتفعا 25 سنتا أو 0.3 في المائة. وقال توني سيكامور، المحلل لدى «آي جي ماركيتس»، «إن النفط استفاد من مؤشرات إيجابية عند الافتتاح بعد أن خفضت الصين رسوم الدمغة على تداول الأسهم إلى النصف بدءا من أمس في أحدث محاولة لتعزيز الأسواق المتعثرة». وأضاف «مع الأسف بعد التخفيض المتواضع لسعر الفائدة (الذي أصدره البنك المركزي الصيني) الأسبوع الماضي، فإن الإعلانات المذكورة أعلاه تعد بمنزلة إجراء تدريجي آخر لن يغير تشاؤم المستثمرين تجاه الصين». وقال سيكامور «إن مؤشر مديري المشتريات الصناعي في الصين المقرر صدوره في وقت لاحق هذا الأسبوع سيكشف على الأرجح عن مزيد من الأخبار الاقتصادية القاتمة، تتعلق بثاني أكبر اقتصاد في العالم». وأضاف أنه «من المرجح أن يظل مؤشر مديري المشتريات في منطقة الانكماش للشهر الخامس على التوالي».

وقالت تينا تنج المحللة في «سي إم سي ماركيتس»، «إن سيناريو الهبوط الناعم للاقتصاد الأمريكي عزز أسواق الطاقة أمس على الرغم من إصرار الفيدرالي الأمريكي على الاستمرار في رفع أسعار الفائدة».

وسجل الخامان برنت وغرب تكساس الوسيط خسارة للأسبوع الثاني يوم الجمعة، بعد أن قال جيروم باول رئيس الفيدرالي الأمريكي «إن البنك المركزي الأمريكي قد يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر لتهدئة التضخم الذي لا يزال مرتفعاً للغاية».

ومع ذلك، ظلت أسعار النفط فوق 80 دولاراً للبرميل بدعم من انخفاض مخزونات النفط وتخفيضات الإمدادات من مجموعة «أوبك+» لمنتجات النفط.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 86.89 دولاراً للبرميل يوم الجمعة مقابل 85.71 دولاراً للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاماً من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات سابقة، وأن السلة كسبت بضعة سنتات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 86.46 دولاراً للبرميل.



ماليزيا تعزم طرح خطة للاستفادة من الهيدروجين الأخضر .. تتضمن جذب استثمارات الاقتصادية

قال نايك نظمي أحمد وزير البيئة الماليزي «إن الحكومة تعزم طرح خطة للاستفادة من الهيدروجين الأخضر، بهدف تحويل ماليزيا إلى مركز إقليمي رئيس لتصدير هذا الوقود النظيف بحلول 2027».

وأضاف الوزير أمام مؤتمر تحول الطاقة في العاصمة كوالالمبور أمس أن «خريطة طريق اقتصاد وتكنولوجيا الهيدروجين الأخضر التي تعزم الحكومة إعلانها في وقت لاحق من العام الحالي ستضمن أيضا الطرق التي تتيح للدولة جذب الاستثمارات إلى هذا المجال».

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن الوزير القول «إن الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومات الولايات وشركات المرافق مثل تيناغا ناشونال متحمسة لاستكشاف آفاق استغلال مصدر الطاقة الجديد وتأثيرات ذلك في الاقتصاد».

وكان أنور إبراهيم رئيس الوزراء قال في يونيو الماضي «إن خريطة طريق اقتصاد الهيدروجين ستحقق للدولة إيرادات تصل إلى 12.1 مليار رينجت (2.6 مليار دولار) سنويا على أن تصل مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي إلى ما بين 49 و61 مليار رينجت سنويا بحلول 2030».

وبحسب وزير البيئة فإن هذه الخطوة تأتي متفقة مع جهود رئيس الوزراء لدعم الطاقة المتجددة من خلال «خريطة الطريق الوطنية لتحول الطاقة» التي تم الكشف عن الجزء الأول منها في الشهر الماضي. ومن المقرر أن يطرح رئيس الوزراء الجزء الثاني من الخطة اليوم.

يذكر أن ماليزيا رفعت أخيرا الحظر عن تصدير الطاقة المتجددة في إطار سعيها لتقديم نفسها كمركز إقليمي في مجال الطاقة المتجددة. وفي مايو الماضي رفعت الحكومة المستهدف لإنتاج الطاقة المتجددة إلى 70 في المائة من إجمالي إنتاجها من الكهرباء بحلول 2050، مقابل 40 في المائة، وهو الهدف الذي يحتاج إلى استثمارات بقيمة 637 مليار رينجت. من ناحية أخرى، قال وزير البيئة «إن ماليزيا تمضي في طريق تحقيق هدف إقامة عشرة آلاف محطة شحن عامة للسيارات الكهربائية بحلول 2025، كما تستهدف الحكومة وصول عدد السيارات الكهربائية المستخدمة في البلاد إلى 1.5 مليون سيارة بحلول 2040».



«إيني» الإيطالية تبدأ إنتاج النفط والغاز من حقل بالين في ساحل العاج الاقتصادية

أعلنت شركة «إيني» الإيطالية النفطية العملاقة أنها بدأت إنتاج النفط والغاز الطبيعي من حقل بالين الواقع قبالة سواحل ساحل العاج، بعد أقل من عامين على اكتشافه.

وقالت «إيني» في بيان إن حقل بالين يمثل «أكبر اكتشاف للمحروقات في الحوض الرسوبي لساحل العاج» و«أول مشروع دون انبعاثات» في إفريقيا.

وستتم إدارة الإنتاج بالاشتراك مع شركة بتروسي هولدينج الوطنية.

في المرحلة الأولى، سيتم الإنتاج من خلال وحدة عائمة قادرة على معالجة 15 ألف برميل من النفط يوميا ونحو 25 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز المصاحب.

وسيرتفع الإنتاج في المرحلة الثانية المقررة في نهاية 2024 إلى 50 ألف برميل يوميا من النفط ونحو 70 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز.

وتهدف المرحلة الثالثة إلى زيادة الإنتاج إلى 150 ألف برميل يوميا من النفط و200 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز، بحسب «الفرنسية».

وأشارت «إيني» إلى أن المشروع «يعتمد على أفضل التقنيات المتاحة لتقليل انبعاثات» الغازات الدفيئة.

أما «الانبعاثات التبقية فسيتم تعويضها» من خلال مبادرات مختلفة «من ضمنها تأمين أفران محسنة للمجتمعات المحلية، ما يلغي استهلاك الخشب أو الفحم لأغراض الطهي».

يعود وجود «إيني» في ساحل العاج إلى الستينيات، وإضافة إلى الكتلتين في حقل بالين، تمتلك الشركة الإيطالية أربع كتل أخرى في مياه ساحل العاج العميقة، بالاشتراك مع شركة بتروسي، المملوكة للدولة.



ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بفعل انخفاض تدفقات النرويج والاضطرابات الأسترالية الاقتصادية

واصلت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا مكاسبها، بعدما أدى تراجع صادرات النرويج إلى زيادة المخاوف المستمرة بشأن الاضطرابات المحتملة بمحطات تصدير رئيسة للغاز في أستراليا.

ووفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء، ارتفعت العقود الآجلة القياسية بنسبة وصلت إلى 4.1 في المائة أمس بعد قفزة بنحو 9 في المائة في ختام تعاملات الأسبوع الماضي، ما يعني أنها زادت 13.1 في المائة خلال جلستين.

وتسود السوق حالة من التوتر هذا الشهر في خضم نزاعات عمالية في أستراليا، أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، ما قد يرفع الأسعار إلى ذروتها خلال الإضرابات وتقييد الإمدادات العالمية في فترة حاسمة تستعد أوروبا خلالها لفصل الشتاء.

وبينما لم يصدر جديد عن هذه المفاوضات مطلع الأسبوع، تراجعت التدفقات المقبلة لأوروبا من النرويج، أكبر مزود للقارة، إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عام، بعد توقف الإمدادات من حقل ترول العملاق السبت الماضي في إطار عمليات الصيانة المزمعة له.

كما قالت شركة جاسكو، التي تتولى تشغيل شبكة كهرباء النرويج، إنه جرى تنفيذ أعمال إضافية في الحقول التي تورد الغاز إلى شبكة سيغال المتصلة ببريطانيا.

ولم يتضح حتى الآن فترة تخفيض الطاقة الإنتاجية للغاز، بعد إجراء أعمال مخطط لها من قبل.

يأتي ذلك في وقت ذكرت فيه مؤسسة البنية التحتية للغاز في أوروبا «جي أي إي» أن مخزون الغاز الطبيعي الفرنسي ارتفع على مدار الأسبوع الماضي إلى 120 تيراواط/ساعة أو بنسبة 88 في المائة في الأسبوع الذي انتهى في 26 أغسطس مقارنة بمتوسط الأعوام الخمسة الذي تبلغ نسبته 87 في المائة في هذا الوقت من العام.

وكانت سعة تخزين الغاز الأسبوع السابق عليه 86 في المائة.

وشهدت فرنسا وألمانيا أكبر تغييرات في أسبوع واحد والتي تقاس بتيراواط/ساعة.

وكانت المخزونات الفرنسية هي الأقل امتلاء على أساس النسبة المئوية والأقل امتلاء أيضا عند مقارنتها بمتوسط الأعوام الخمسة لهذا الوقت من العام.

وكانت بولندا هي ثاني أقل نسبة امتلاء مقارنة بمتوسط خمسة أعوام، بينما كانت النمسا وإسبانيا الأكثر امتلاء مقارنة بالمتوسط ذاته.



تحالف سعودي - أميركي - صيني يطلق شركة استثمارية للطاقة الخضراء الشرق الأوسط

أعلن تحالف سعودي - أميركي - صيني إطلاق شركة استثمارية للطاقة الخضراء تحت مسمى «سكاي تاورز»، حيث ستهتم بنقل أحدث حلول تخزين الطاقة القصيرة والطويلة لتمكين مزيج الطاقة في السعودية، وفق ما أعلن رئيسها لـ«الشرق الأوسط».

ويأتي هذا التحالف بعدما كان وفد تجاري أميركي - صيني زار السعودية في رحلة استكشافية في 29 مايو (أيار) الماضي، في إطار مساعي إطلاق تحالف دولي للطاقة الخضراء يكون مقره الرياض، ويتألف من شركات متعددة الجنسية، للاستثمار في التقنيات المتقدمة في استدامة الاقتصاد الأخضر، والوصول إلى «صفر كربون».

وذكر الوفد، الذي تكوّن من منظمات في اتحاد «زيرو كربون»، أن أهدافه تتسم مع برامج «رؤية السعودية 2030»، و«نت زيرو 2060»، والتوجه للاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة، والتصنيع المتعلق بالقطاع، حيث تشمل تشكيلة التحالف على شركة «أطلس رينيبول» التي يرأسها نيل بوش، والتي جمعت أعضاء الكونسورتيوم معاً. ويضم التحالف أيضاً، شركة «إنريجي فاليت»، وهي شركة طاقة متجددة مقرها الولايات المتحدة، ومخصصة في التصميم والتركييب وإدارة حلول التخزين، وشركة «سي إن تي واي»، وهي شركة صينية نشطة في جانب تخزين مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى شركة «أيك»، وهي منظمة صينية شبه حكومية، بالإضافة إلى الشريك السعودي، وهي شركة «التميز السعودية» القابضة التي يديرها عبد الله المليحي.

تكنولوجيا الطاقة الخضراء

وتحدث الرئيس التنفيذي لشركة «سكاي تاورز» الدكتور إريك فانغ لـ«الشرق الأوسط»، عن فرص الطاقة الخضراء في المملكة وأهميتها للاقتصاد العالمي، فقال: «إن تكنولوجيا الطاقة الخضراء هي الأكثر أهمية بالنسبة للسعودية كما للعالم... الطاقة المتجددة هي المستقبل والسعودية لديها موارد هائلة في الرياح والموارد الطبيعية الشمسية، مع استمرار تكنولوجيا تخزين الطاقة الجديدة اليوم في دفع استخدام الطاقة المتجددة». ولفت إلى أن إنشاء سلسلة توريد كاملة في تخزين الطاقة هي سوق ضخمة في وقت تستعد السعودية لقيادة العالم في تطبيق الطاقة الخضراء وتحسين الكفاءة من خلال النشر على نطاق واسع، مثلما تفعل الولايات المتحدة والصين. وقال: «أرى أن السعودية قوة رئيسية في دفع اعتماد انتقال الطاقة المتجددة إلى مجتمع أكثر اخضراراً من شأنه أن يظهر دورها القيادي في التنمية الخضراء».

وأضاف: «الخطة الطموحة الحالية لتغذية الاقتصاد بنسبة 50 في المائة من الطاقة الخضراء كهدف صناعي لها، هو دليل على التزام المملكة بالدخول في مجتمع صافي الصفر في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إضافة تكنولوجيا الهيدروجين والأمونيا إلى مسرحية مختلطة ستدفع انتقال الطاقة إلى سرعة عالية. نحن نأتي ليس فقط مع الطاقة الشمسية وتصنيع الرياح وسلسلة التوريد، بل نأتي أيضاً بأحدث حلول تخزين الطاقة القصيرة والطويلة من الولايات المتحدة؛ مما يضيف قوة الحل الإجمالية إلى المزيج».

وحول مستقبل الاستثمار في الكربون الصفري في المملكة، قال فانغ: «إن الاستثمار المستقبلي في (صفر كربون) أو كما تدعوه السعودية إلى مجتمع الهدف الصفري، هو بتريليونات، وستقود المملكة العالم في تحول الصناعة، والتحول الرقمي، وابتكار البحث والتطوير، وتطوير المواد، وكلها أسس لاستثمار (صفر كربون)».

مستقبل الشركات الصينية في السعودية

وحول الفرص المتاحة للشركات الصينية في المملكة، قال فانغ: «إن الاستثمار الصيني في إزالة الكربون والتصنيع الأخضر وتطوير البنية التحتية الخضراء وإنتاج الطاقة المتجددة المتكاملة التي تجمع بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والأمونيا، بالإضافة إلى التكنولوجيا الحيوية الخضراء في الزراعة وصحة الإنسان والاستمرار في المنتج والطب، كلها فرص ممتازة في المملكة».

وفق فانغ، فإن الأهم من ذلك، يمكن تصدير جميع المنتجات المنتجة في المملكة إلى منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأفريقيا، والولايات المتحدة، والصين وآسيا ومقاطعات الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما يعزز سياسة تطوير الصناعة الخضراء التي تجذب الشركات الصينية.

...والفرص أمام الشركات الأميركية في المملكة

وعدّد فانغ الفرص المتاحة أمام الشركات الأميركية في السعودية، في «سوق تطبيقات التكنولوجيا التي لا تغطي السعودية فحسب، بل أيضاً دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا والاتحاد الأوروبي»، موضحاً أن «الهندسة والابتكارات الأميركية العظيمة تقعان في قلب التنمية الاقتصادية اليوم في جميع أنحاء العالم».

وتابع: «تمثل السعودية سوقاً جديدة فريدة للشركات الأميركية، مع القدرة على التصنيع والبحث والتطوير للمساعدة في إنشاء مركز إقليمي للابتكار لتغذية (رؤية 2030) و(هدف 2060) صافي الصفر. بالإضافة إلى ذلك، سوق التعليم العظيم؛ إذ لديك استثمار 70 في المائة أنجز في أقل من 30 عاماً بالجمال، وهناك حاجة ماسة إلى مدارس للمهارات التقنية لضخها في مجال الموارد البشرية وتوفير القوى العاملة الماهرة لسنوات مقبلة».

خبرات عالية شاملة

وحول مدى تواجد فرص للتعاون الاستثماري السعودي - الأميركي - الصيني والمزايا التي سيجلبها التعاون للعالم في مجال الطاقة الخضراء والكربون الصفري، قال فانغ: «سنستفيد من قوة الابتكار في الولايات المتحدة والصناعة الصينية وقوة التصنيع وإمكانات السوق السعودية والموارد البشرية لبناء شركة فريدة من نوعها لتطوير الحلول الشاملة والتخطيط ليس فقط لشركة واحدة أو دخول التكنولوجيا، ولكن نهجاً شاملاً لسلسلة التوريد والاستدامة لمصادر الطاقة المتجددة والمواد الخضراء وتصنيع المنتجات وكفاءة الطاقة وتقنيات تخزين الطاقة التي بدورها ستقود تنمية صحية للصناعة الخضراء كما لم ترها من قبل».

أضاف: «نستفيد من منطقة التنمية الاقتصادية الخاصة التي أعلنتها الحكومة السعودية في أوائل يونيو (حزيران) لتأمين قاعدتنا لتنفيذ خطتنا. نحن نجلب فريقاً فريداً لإدارة المجمع الصناعي مع أكثر من 25 عاماً من الخبرات في إدارة المجمعات الصناعية للمساعدة في تطوير نموذج محلي أفضل لإدارة المجمع الصناعي بحيث يكون فريداً من نوعه بكفاءة للمملكة».

وختم قائلاً «باختصار، سنجلب 40 عاماً من إدارة نمو الصناعة الصينية وخبرات السياسة، و40 عاماً من الابتكار التكنولوجي في الولايات المتحدة التي تدعم تجارب التنمية في الصين، و40 عاماً من سياسة مجمع الصناعة الصينية، والحوافز الحكومية، والخبرات الإدارية. وسنقدم نهجاً منهجياً ومتكاملاً لاحتياجات تطوير الصناعة السعودية مع فهم متطلبات دخول الشركة إلى السوق».



مؤسسة بحثية تفصح افتراءات وكالة الطاقة الدولية مكة

فصح التحليل العلمي الصادر عن مؤسسة بحوث سياسات الطاقة افتراءات ومغالطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها حول تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050.

وفندت مؤسسة (EPRF) خطأ افتراءات الوكالة الدولية للطاقة، التي أوردتها في تقريرها، وأظهر تحليل التبعات والتكاليف البيئية والاقتصادية والسياسية والتنموية التي ستترتب على التحول المتعجل وغير المدروس الذي دعت إليه الوكالة في تقريرها، وأكدت أن الوكالة اعتمدت على عوامل ظرفية، غير جوهرية، وقابلة للتغير أو حتى عدم الحدوث، في بناء توقعها لسرعة التحول في مجال الطاقة.

ولفتت إلى أن الظروف التي بنت عليها الوكالة توقعاتها من شأنها أن تبدد موارد الدول، وتقلص الاستثمارات في مجال الطاقة، بل ربما قضت عليها، وتحدث تأثيرات بيئية مدمرة، بسبب التنقيب والإنتاج المتسارعين للمعادن النادرة، وبسبب زيادة الاعتماد على إمدادات الطاقة الرخيصة، كالقمح، لإنتاج ألواح شمسية، وتوربينات رياح، وبطاريات، ستكون، في نهاية المطاف، عاجزة عن توفير بدائل للطاقة يمكن الاعتماد عليها.

افتراءات وهمية

في المقابل، يؤكد تحليل مؤسسة بحوث سياسات الطاقة لتقرير الوكالة الدولية للطاقة أن التقرير يتناقض مع بعض القواعد الاقتصادية الراسخة، كما يشير إلى أن من أخطر ما فيه أنه يعتمد، لبناء توقعاته، على افتراءات تعتمد هي بدورها على افتراءات أخرى، ومن ذلك القول في التقرير «إن الوصول إلى الحياد الصفري يعتمد على افتراض تزايد انتشار استخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح»، وهذا الافتراض مبني على افتراض أن تكلفة هذه الطاقة سائرة إلى انخفاض، وإذا عرفنا أن الافتراض الثاني تعرض لهزات كبرى في ألمانيا وفي غيرها من دول أوروبا، أدركنا هشاشة الافتراءات كلها، والتوقعات المبنية عليها!

ويشير تحليل المؤسسة لتقرير الوكالة أن التقرير «فشل» في أخذ العديد من العوامل الفنية الجوهرية في الاعتبار عند بناء افتراءاته وتوقعاته التي وصفها بأنها «وهمية»؛ ومن ذلك ضرورة وجود خطوط نقل إضافية، عالية الجهد، لربط مولدات الطاقة المتجددة بمراكز الطلب البعيدة، والتكاليف الباهظة لبطاريات التخزين.

نتائج عكسية

ويوضح تحليل المؤسسة أن من مثالب تصورات الوكالة أنه أغفل حاجة العالم إلى استخراج كميات هائلة من المعادن الهامة التي تستخدم في صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات وشبكات الكهرباء، حيث ترى الدراسة أن حاجة العالم إلى هذه المعادن، وخاصة الليثيوم والجرافيت والكوبالت والنيكل، سوف تصل إلى 1800% على الأقل بحلول عام 2040م، مع ما يتبع هذا التزايد في استخراج وإنتاج هذه المعادن من آثار بيئية واحتياج لمصادر للطاقة للقيام به! ومن المؤكد أنه سيكون للتوقعات غير المدروسة، أو المبنية على افتراضات غير دقيقة أو مبتسرة، في مجال تحويلات الطاقة، مثلما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة، الذي فندته مؤسسة بحوث سياسات الطاقة في تحليلها، نتائج عكسية سلبية تهز الثقة بمبادئ الاستدامة عالميا، وظهر هذا بوضوح، مؤخرا، في ارتفاع أسعار الكهرباء للمنازل في 28 دولة أوروبية، وفي قرار حكومات أوروبية، مثل السويد، الشروع في بناء محطات نووية جديدة، وفقدان 88% من سكان ألمانيا ثقتهم بإمكان تحقيق ما يسمى «الطاقة الخضراء».

تحذيرات سعودية

ومن أهم النتائج السلبية للافتراضات والتوقعات التي تتبناها الوكالة في تقريرها هو جعل مجال الطاقة طاردا للاستثمارات في أنشطته الحيوية، ومن المعروف أن هذه الاستثمارات تمثل عنصرا جوهريا في فاعلية واستدامة وموثوقية إمدادات الطاقة للعالم ككل، وللدول الأكثر احتياجا على وجه الخصوص. وحذرت السعودية مرارا وتكرارا، من أي توجهات قد تؤدي إلى الحد من الاستثمارات في قطاعات الطاقة المختلفة، وقد أثبتت التجارب السابقة التي شهدها العالم قبل فترات غير بعيدة، الآثار السلبية الجسيمة لعدم توفر الاستثمارات اللازمة في مجال الطاقة، عند الحاجة إليها، وصعوبة استعادة الأوضاع الطبيعية بعد انهيارها. وأكدت الأمثلة السابقة، والتجارب التي مر بها العالم مؤخرا، أن الوصول إلى الحياد الصفري في منظومة الطاقة، بحلول عام 2050م، إذا كان ممكنا، لا بد أن يتم مع ضمان إمدادات طاقة مستقرة وموثوق بها، وبأسعار معقولة، مع تمكين كل المجتمعات من الوصول إلى الطاقة التي تحتاجها، بالإضافة إلى ضرورة تمكين نمو اقتصادي قوي، وكل هذا يحتاج إلى بناء واتباع مسار واقعي وعملي وفاعل واقتصادي من حيث التطبيق والتكلفة والموارد.

تعاون دولي

ويشير المراقبون إلى أن الضرر كل الضرر، للعالم كله، ولاقتصاده، ولجهود مواجهة التغير المناخي وحماية البيئة التي يسعى إليها، يكمن في البناء على افتراضات يمكن ألا تحدث، وقد تخدم دولا ومجتمعات معينة ولا تخدم، بل قد تضر، مجتمعات أخرى، كما قد تترتب عليها نتائج قصيرة المدى تبدو إيجابية، فيما هي تخفي كما هائلا من السلبية فيها على المدى المتوسط والطويل، كتلك التي تتبناها الوكالة في تقريرها. وتؤمن السعودية بأن التحدي الهائل، المتمثل في التحويلات التي يشهدها مجال الطاقة العالمي، يتيح فرصة عظيمة لدول العالم وللإقتصاد العالمي على المدى البعيد، لكنه يحتاج إلى تعاون عالمي حقيقي، وتفهم متبادل بين الدول لاحتياجات بعضها البعض، وإدراك للتكاليف الكبيرة التي يتحملها اقتصاد كل دولة جراء تطبيق خطط وتوجهات هذا التحول

وتبدو للمملكة جادة في التوجه نحو تحقيق التحول في مجال الطاقة، ولكن بأسلوب وفكر عقلاني وعملي ومتمرن، يمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويعزز من قدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها، والإسهام في جهود العالم تجاه مواجهة التغير المناخي وحماية البيئة، كما يدعم تبني المملكة لمبادرات مجموعة العشرين لتيسير الوصول إلى الطاقة وتمكين الطهي النظيف للمجتمعات الأكثر احتياجاً لذلك.

ثوابت سعودية

ووضعت القيادة السعودية قضايا خفض الانبعاثات الضارة، وحماية البيئة، والاستدامة، ومواجهة آثار التغير المناخي، في مقدمة أهدافها المتعلقة بالطاقة، وكانت المملكة سباقة، بين الدول الرائدة في إنتاج البترول، إلى إعلان استهدافها الوصول إلى الحياد الصفري في عام 2060م، من خلال مبادرات متكاملة بينها «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر» و«استراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون» و«استراتيجية إنتاج الهيدروجين».

وأكدت المملكة مرات عديدة، من خلال تصريحات وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ثلاثة ثوابت لسياساتها في مجال الطاقة، وهي؛ ضمان أمن الطاقة، والاستمرار في تطوير الاقتصاد، ومواجهة التغير المناخي، وشددت مرارا، على ضرورة أن تكون بيانات الوكالة الدولية للطاقة، أو غيرها من الجهات ذات العلاقة، في هذا الخصوص، مبنية على أسس علمية محايدة، تحقق مصالح الإنسانية في كل مكان، ويمكن تطبيقها مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية لكل دولة من المنتجين والمستهلكين.

أرقام مهمة

- 1800% حاجة العالم للمعادن في عام 2040.
- 28 دولة أوروبية شهدت ارتفاعاً في سعر الكهرباء
- 88% من سكان ألمانيا فقدوا ثقتهم في الطاقة الخضراء

خطوات المملكة للتحول في مجال الطاقة:

- أطلقت مشروعات عديدة الاستغلال الطاقة المتجددة.
- تعمل حالياً لتحقيق الريادة عالمياً في مجال تصنيع الهيدروجين وتصديره.
- تقوم بإنشاء مرافق هائلة القدرة الالتقاط واحتجاز وتخزين الكربون وإعادة استخدامه.
- تطبق بتوسع مستمر نهج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي طرحته خلال رئاسة مجموعة العشرين.
- تواصل تشجيع الابتكار والعمل للوصول إلى الحياد الصفري عالمياً باعتماد تقنيات موثوقة دولياً.



الأعلى بين «G20».. السعودية تقدم 7 آلاف دولار للفرد دعماً للوقود اقتصاد الشرق

ارتفع إجمالي إنفاق المملكة العربية السعودية على دعم الوقود خلال العامين الماضيين، ليصل إلى أعلى مستوى بين اقتصادات مجموعة العشرين، على أساس نصيب الفرد من هذا الدعم.

وأنفقت المملكة خلال 2022 نحو 7000 دولار للشخص الواحد، أي ما يعادل نحو 27% من الناتج الاقتصادي، عبر دعم الطاقة الصريح والضميني، وفقاً لتقرير صادر عن «صندوق النقد الدولي». وزاد دعم الوقود الأحفوري عالمياً منذ عام 2020 إلى 7 تريليونات دولار العام الماضي، إذ اتخذت الحكومات إجراءات لحماية المستهلكين والشركات من ارتفاع الأسعار بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وفقاً للتقرير. تشير تقديرات «صندوق النقد» إلى أن خفض دعم الوقود الأحفوري يمكن أن يساعد على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والوفيات الناجمة من تلوث الهواء، وتعزيز الإيرادات الحكومية. كتب سايمون بلاك وأنتونغ إيه ليو وإيان باري ونيت فيرنون في التقرير، أن الوقود الأحفوري في معظم البلدان يُسعر بشكل غير صحيح. ولسوء الحظ، تُحدّد الأسعار الحالية روتينياً عند مستويات لا تعكس الأضرار البيئية بما يكفي، وفي بعض الحالات ولا حتى تكاليف الإمداد.

الصين أكبر داعم

وفقاً للتقرير، أنفقت الصين 2.2 تريليون دولار، لتكون بذلك أكبر مزود للدعم من جهة القيمة المطلقة، تليها الولايات المتحدة (757 مليار دولار) وروسيا (421 مليار دولار). وأنفقت السعودية ما مجموعه 253 مليار دولار على الدعم العام الماضي. «صندوق النقد الدولي» حُصّ المملكة العربية السعودية على المضي قدماً في إجراءات خفض فاتورة الدعم الحكومي، واتخاذ خطوات لحماية رفاهية الأسر ذات الدخل المنخفض، من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي المستهدف. هذا الدعم جعل البنزين السعودي من أرخص الأسعار في العالم. في عام 2021 حدّدت الحكومة سقفاً للتكلفة المحلية للبنزين لتخفيف تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين، قبل أشهر فقط من ارتفاع الأسعار إلى أكثر من 100 دولار للبرميل.

وفي المشاورات السنوية التي يعقدها الصندوق مع الدول، والتي تُعرف باسم «مشاورات المادة الرابعة»، قال الصندوق إن عمل المملكة على إصلاح الدعم «مستمر بلا هوادة من خلال الزيادات التدريجية في الأسعار المخطط لها، والتي ستؤدي إلى إزالة الدعم بحلول عام 2030». تشكّل إعانات الدعم الضمنية، التي وصفها «صندوق النقد الدولي» بأنها انخفاض في التكاليف البيئية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري وخسارة الإيرادات الضريبية، الجزء الأكبر من إجمالي الدعم العالي. أما الدعم الصريح، أو بيع الوقود بأقلّ من تكاليف العرض، فبلغت حصته عالمياً 18% فقط.

شكراً